

(٣) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل عوامل الإنتاج
وبأسعار عام ١٩٧٢ بنسبة ٥٩٪.

(٤) زيادة العالة بنسبة ٩٪ والأجور بنسبة ٤٪.

(٥) زيادة الاستهلاك المائي بالأمسار المائية بنسبة ٤٪.

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ (١٩٧٣ ديسمبر).

أنور السادات

جدول رقم (١)

إجمالي الاستهلاك المقدر لعام ١٩٧٤

القطاع :	
الزراعة	٥٨,٦
الرى والصرف	٢٥,١
الصناعة	١١٤,٦
التبرول والتدعين	٢٢,٠
جواز المقاولات	٣,٩
الكهرباء	٢٠,٥
جملة القطاعات السلعية	٢٤٤,٧
النقل والمواصلات والمخزين	٢٠٣,٨
تجارة خارجية	٠,٨
تجارة داخلية	١,١
المال	٠,٩
جملة قطاعات التوزيع	٢٠٦,٦
الإسكان	٢٢٦
المرانق	١٩,٥
تعليم وبحوث علمية	٩,٩
خدمات صحية	٤,٧
خدمات أخرى	١٧,٧
جملة قطاعات الخدمات	٧٥,٥
إجمالي الاستهلاكات الموزعة	٥٢٦,٨
احتياطي و المجالس خدمات	١٦,٦
إجمالي عام	٥٤٣,٤

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٣

بربط موازنة صندوق الطوارئ لسنة المالية ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ — تقررت كل من استخدامات وإيرادات صندوق الطوارئ عن السنة المالية ١٩٧٤ بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنية (أربعمائة وخمسة وستين مليوناً من الجنيهات).

مادة ٢ — تحدد استخدامات أموال الصندوق لمواجهة احتياجات الطوارئ كما تحدد الاعتمادات الإيجابية لكل منها بقرار من رئيس الجمهورية ويكون لوزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية توزيع مصروفات الصندوق وفقاً لهذه الاستخدامات بعد موافقة اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطني.

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به انتشاراً

أول يناير سنة ١٩٧٤

يضم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٢ (١٩٧٣ ديسمبر).

أنور السادات

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٣

باعتبار خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لسنة ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ — تتمدد أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٤ بالمقارنة بالكتاب تحقيقه في عام ١٩٧٣ طبقاً لما يلي ووفق المبين بالجدول المرفق:

(١) إجمالي حجم الاستهلاك المقدر بمليون ٤٣٤ مليون جنيه

(٢) زيادة إجمالي قيمة الإنتاج بالتكلفة وبأسعار عام ١٩٧٣ بنسبة ٦,٥٪.

جدول رقم (٤) زيادة الملاة والأجور		
نسبة زيادة الأجور (%)	نسبة زيادة الملاة (%)	القطاع :
٢,١	١,١	الزراعة
٦,٠	٢,٩	الرى والصرف
٤,٠	٢,٦	الصناعة
٨,٧	٥,٨	البترول والتعدين
٤,٤	١,٢	التضييد
٣,٦	٢,٣	الكهرباء
٤,٨	١,٥	جنة القطاعات السلمية
٥,٦	١,٨	النقل والمواصلات والتغذين
١,٨	٠,٨	التجارة ومال
٧,٧	٦,٤	تجارة ومال
٩,١	٣,٦	خدمات التنمية الاجتماعية
٨,٩	٢,٥	جنة قطاعات الخدمات
٦,٤	١,٨	الإجمالي العام

جدول رقم (٥)

زيادة الاستهلاك النهائي للأفراد من السلع والخدمات بالأسعار الحالية	
مقدار الفرق (%)	مجموعات السلع والخدمات :
٤,٥	منتجات غذائية
٤,٩	مشروبات وصغار
٤,٦	ملابس ونسوجات وأحذية
٤,٥	أدوية وصابون وكياو يات أخرى
٤,٧	كمربا، وفود
٤,٥	أثاث وأدوات منزلية
٣,٦	نفقات أخرى
٣,٧	الانتقال والمواصلات
٢,٦	إيجار المساكن وبليغاتها
٢,٤	خدمات أخرى
٤,٤	إجمالي

جدول رقم (٦) زيادة إجمالي قيمة الإنتاج بالتكلفة وأسعار عام ١٩٧٢	
نسبة الزيادة (%)	القطاع :
٢,٢	الزراعة
١٥,١	الصناعة والبترول والتروبة المدنية
٣,٧	البترول ومنتجاته
٩,٦	التضييد
٥,٧	الكهرباء
١٤,٦	جنة القطاعات السلمية
٥,٦	النقل والمواصلات والتغذين
٩,٢	التجارة ومال
٢,٢	جنة قطاعات التوزيع
٢,٣	الإسكان
٨,٥	مرافق
٧,٧	خدمات التنمية الاجتماعية
٦,٥	جنة قطاعات الخدمات
٠	الإجمالي العام

جدول رقم (٧)
زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمتكلفة عوائد عوامل الإنتاج
وأسعار عام ١٩٧٢

نسبة الزيادة (%)	القطاع :
٢,٨	الزراعة
٨,١	الصناعة والتعدين
١٢,٦	البترول ومنتجاته
٣,٣	التضييد
٦,٥	الكهرباء
٤,٥	جنة القطاعات السلمية
١١,٣	النقل والمواصلات والتغذين
٥,٤	تجارة ومال
٧,٥	جنة قطاعات التوزيع
٢,١	الإسكان
٢,٦	مرافق عامة
٨,٨	خدمات التنمية الاجتماعية
٧,٨	جنة قطاعات الخدمات
٥,٩	الإجمالي العام